المبحث الأول :التطور التاريخي للمالية العامة وعلاقتها بالعلوم

المطلب الأول :تعريف المالية العامة ونشأتها

أولا : بعض التعاريف للمالية العامة:

يمكن تعريف المالية العامة بأنها ذلك " العلم الذي يدرس النفقات العامة والإيرادات العامة وتوجيهها من خلال برنامج معين يوضع لفترة محددة، بهدف تحقيق أغراض الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية" ،وهناك من يعرفها بأنها فرع من العلوم المالية يدرس كيفية جمع الحكومة للأموال وكيفية إنفاقها على الخدمات العامة والبرامج الاقتصادية والاجتماعية، وترتكز المالية العامة كما على إدارة الموارد المالية للقطاع العام، مع التركيز على جمع الإيرادات العامة، وتحديد النفقات العامة، ووضع السياسات المالية لتحقيق أهداف الحكومة.

وتشمل المالية العامة دراسة السياسات المالية التي تحدد كيفية تحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات الحكومية، بما يخدم مصلحة المجتمع ويعزز التنمية الاقتصادية.

ويعرف بعض المفكرين المالية العامة بأنها الفرع الذي يتناول تخطيط وإدارة الأموال والموارد المالية للحكومة، بما في ذلك جمع الضرائب، وتوجيه الإنفاق العام لتحقيق أهداف الدولة.

وكل هذه التعاريف تعكس فهمًا مشتركًا حول مجال المالية العامة ودورها في تحقيق أهداف الدولة والمجتمع من خلال إدارة الموارد المالية العامة.

ثانيا : أهمية المالية العامة :للمالية العامة أهمية كبيرة على كل المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها ونذكر منها :

1-اتخاذ القرارات الاقتصادية والسياسية: المالية العامة تلعب دورًا حاسمًا في تحديد سياسات الحكومة، حيث يتوقف الاقتصاد والميزانية العامة على القرارات التي تتخذها الحكومة فيما يتعلق بالضرائب والإنفاق.

2-تحقيق التوازن الاقتصادي:تسعى المالية العامة إلى تحقيق توازن بين الإيرادات والنفقات لتجنب التضخم أو الركود الاقتصادي. هذا يساهم في الحفاظ على استقرار الاقتصاد.

3-تحسين جودة الحياة:يمكن استخدام الإنفاق العام بشكل فعال لتحسين جودة الحياة، من خلال الاستثمار في التعليم، والرعاية الصحية، والبنية التحتية، وغيرها من المجالات التي تؤثر مباشرة على حياة المواطنين.

4-تعزيز الاستقرار الاقتصادي:الميزانية العامة السليمة والمستدامة تساهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي، وهو عامل مهم لجذب الاستثمارات وتحسين الظروف الاقتصادية.

5-تعزيز الثقة: استخدام المالية العامة بشكل فعال يسهم في بناء الثقة بين المستثمرين والمواطنين، مما يعزز الاستقرار السياسي والاقتصادي.

6-تحديد أولويات التنمية:الميزانية العامة تساعد في تحديد أولويات التنمية والمشروعات الحيوية التي تساهم في تعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

في المجمل، و يُظهر إدارة المالية العامة الفعالة التزامًا بتلبية احتياجات المجتمع وتعزيز التنمية.

ثالثا: نشأة المالية العامة في العصر الإسلامي

لم يكن للعرب قبل الإسلام نظام مالي يذكر فلا أثر لتنظيم المالية العامة ،حيث كان بيت مال المسلمين الذي أقامه الخليفة عمر بن الخطاب أشبه بخزينة المالية العامة في العصر الحديث، كما توخى التشريع الإسلامي في فرض الضرائب مبادئ العدل واليقين والملائمة والاقتصاد وهي نفسها المبادئ التي لم يتوصل إليها العالم إلا بعد اثنا عشر قرنا، وقد ظهر هذا كله في العديد من كتابات الفقه الإسلامي لدى ابن مالك في كتاب "الزكاة" وابن يوسف الأنصاري في كتابه الشهير "الخراج" وابن رجب الحنبلي " الاستخراج لإحكام الخراج" وابن خلدون في مقدمته الشهيرة.

رابعا : ماذا تتناول المالية العامة؟؟:

تُقسم حاجات الأفراد إلى حاجات خاصة وحاجات عامة، حيث تتمثل الحاجات العامة أو الحاجات الجماعية في الأمن والدفاع و العدالة والصحة ، وغيرها، فالحاجات العامة لا يمكن للفرد تحقيقها بمفرده، حيث لا يمكن له تحقيق الأمن الخارجي الذي يعود بالفائدة على الجميع لذلك، تكون الدولة قادرة على توفير هذا الأمن للجميع من خلال مؤسساتها،

ومنه فالحاجات الجماعية هي تلك التي تقوم الدولة بتلبيتها، نظرًا لعدم قدرة الفرد على تحقيقها ، بسبب عدم تجزئة هذه الحاجات وتعقدها ،ومن الجانب الآخر، يمكن للفرد تحقيق حاجاته الخاصة بمفرده، مثل المأكل والملبس ، طالما بمقدوره تحمل تكلفتها.

وفي عملية تلبية الدولة للحاجات العامة، سواء كانت تلك القابلة للتجزئة أم لا، تحتاج إلى النفقات العامة ،تلك النفقات تتمثل في استخدام بعض الأموال وخدمات بعض الأفراد لتحقيق الفائدة العامة، ويتم تأمين هذه الأموال من خلال مصادر مختلفة مثل الضرائب والرسوم والدومين العام والخاص، إلى جانب قيام هذه الدولة بوضع خطة منظمة وواضحة، تعتمد على دراسات مسبقة ، لتحديد الأنشطة والمشروعات التي ستنفذها خلال فترة محددة، عادة ما تكون خلال سنة واحدة، وتقوم الدولة بتقدير التكاليف والإيرادات المتوقعة لتغطية تلك النفقات، و يُطلق على هذا التقدير للنفقات والإيرادات اسم "الميزانية العامة" أو "الموازنة العامة للدولة.

المطلب الثاني : تأثير النظام الاقتصادي وبعض العوامل الأخرى على المالية العامة:

هناك ارتباط وثيق بين النظام الاقتصادي والمالية العامة، ويؤثر كلاهما في الآخر سلبا وإيجابا. ففي ظل النظام الرأسمالي الذي يقوم على مبدأ عدم تدخل الدولة مهما كانت الأسباب في الحياة الاقتصادية كان متوقعا أن تكون نفقات الدولة وإيراداتها قليلة ومحدودة، كما وجب على المالية العامة أن تكون محايدة ولا تحدث تغيير أو تعديل في الأوضاع والمراكز الاقتصادية القائمة، فلم يكن للضرائب على سبيل المثال أن تستخدم في تحقيق أي أهداف اجتماعية أو اقتصادية ولم يكن للموازنة العامة للدولة أية أهمية اقتصادية، فلم تكن سوى وثيقة للموازنة الحسابية السنوية وكان تساوي الحساب بين النفقات والإيرادات قاعدة هامة جدا في المالية التقليدية تعرف بقاعدة أو مبدأ توازن الميزانية، ولكن هذا الدور الضيق للدولة المعروف بالدولة الحارسة انحصر بعد ظهور الأزمة الاقتصادية العالمية عام 1929 فعاد دور الدولة ليشمل كل القطاعات و تعداه إلى جميع مجالات الحياة

وأصبح حجم تدخل الدولة كبيرا وواسعا وهذا ما أعطى للدولة دورا آخر سمي " بالدولة المتدخلة."

أما الدول الاشتراكية والذي من أهم مبادئه الملكية العامة لوسائل الإنتاج، فقد هيمنت الدولة على كل النشاط الاقتصادي وبذلك كانت المالية العامة أهمية كبيرة حيث كان على الدولة أن تواجه النفقات العامة الكثيرة بإيرادات ضخمة مختلفة، ومن هنا أصبحت المالية العامة ذات أهمية قصوى في النظام الاشتراكي.

وإلى جانب ما ذكرناه سابقا يمكن إحصاء عوامل أخرى يمكن أن تؤثر على المالية العامة منها:

أولا: تأثيرات العولمة على المالية العامة :مع زيادة التفاعل الاقتصادي العالمي وسياسات العولمة، تتأثر المالية العامة بشكل مباشر، ففي سياق الاقتصاد العالمي المترابط، قد تضطر الحكومات إلى التكيف مع متطلبات السوق العالمي وتحسين كفاءة الإنفاق الحكومي وإدارة الديون العامة بشكل أفضل لتجنب التدهور الاقتصادي.

ثانيا: التحديات المالية الحديثة :مع التطورات التكنولوجية والتحولات في هياكل الاقتصاد الحديثة، قد تواجه المالية العامة تحديات جديدة على سبيل المثال، التأثيرات المحتملة للتكنولوجيا على سوق العمل قد تستلزم تكييف السياسات المالية لتعزيز التكوين المهني وتوجيه الاستثمار نحو القطاعات الناشئة.

ثالثا: أهمية التخطيط المالي الاستراتيجي :في ظل التحولات المستمرة، تزداد أهمية التخطيط المالي الاستراتيجي لضمان استدامة النظام المالي العام، ولهذا يجب على الحكومات تطوير استراتيجيات مالية تعزز التوازن بين الإيرادات والنفقات وتعزز التنمية المستدامة.

رابعا: تأثير الأزمات الاقتصادية :يجسد تأثير الأزمات الاقتصادية، مثل الركود الاقتصادي أو الأزمات المالية، تحديًا كبيرًا للمالية العامة وبذلك يمكن أن تضطر الحكومات إلى اتخاذ إجراءات طارئة لتحفيز الاقتصاد، مما يؤدي إلى تغييرات في هيكل الإنفاق والإيرادات.

خامسا: تحسين فعالية الإدارة المالية :يشدد على أهمية تحسين فعالية الإدارة المالية لضمان استخدام الأموال العامة بشكل فعّال حيث يتطلب ذلك تطوير نظم مالية فعالة، وتحسين جودة الإنفاق الحكومي، وزيادة شفافية العمليات المالية.

يظهر من خلال هذه الإضافات أن المالية العامة ليست مجرد عمليات حسابية، بل تعكس أيضًا الاستراتيجيات الاقتصادية والاجتماعية للحكومة، وتتأثر بتحولات النظم الاقتصادية والتحديات الحديثة.

المطلب الثالث : علاقة المالية العامة بغيرها من العلوم الأخرى

للمالية العامة علاقة بعدة علوم، سنذكر من أهمها:

أولا: علاقة المالية العامة بالاقتصاد:

إن للمالية العامة علاقة وطيدة بالاقتصاد من الناحيتين النظرية والعملية لدرجة أن كثيرا من خبراء المالية العامة يتناولنها كموضوعات اقتصادية بحتة ويمكن ذكر اهم نقط الترابط والتشابك :

1-التشابك النظري :هناك تشابكًا نظريًا بين المالية العامة والاقتصاد حيث يعتبر كثير من الخبراء المالية العامة موضوعًا اقتصاديًا بحتًا، وهو يبحث في كيفية استخدام الموارد المالية المتاحة للدولة بشكل أمثل لإشباع الحاجات العامة.

2-التأثير الاقتصادي على المالية العامة :يأثر النظام الاقتصادي على المالية العامة من خلال فحص النفقات العامة والإيرادات العامة في دول مختلفة و يوضح كيف يمكن أن تتغير سياسات المالية العامة بناءً على نمو الدولة أو نظامها الاقتصادي.

3-التوجيه الاقتصادي للدولة :المالية العامة تؤثر في سير النشاط الاقتصادي للدولة وتوجهه وبذلك تصبح المالية العامة وسيلة لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، خاصة في حالة وجود قطاع خاص قوي.

4-التأثير المتبادل :إن المالية العامة لا يمكن فصلها تمامًا عن الاقتصاد، حيث تكون المعطيات الاقتصادية والعمليات المالية مترابطة وتتأثر بعضها ببعض.

5-التوجيهات الاقتصادية للسياسات المالية :تساعد الدراسات الاقتصادية في تحديد السياسات التي تحقق الأهداف المرجوة للدولة فيما يخص المالية العامة سواءا بطرق زيادة الموارد أو ترشيد النفقات .

ثانيا :علاقة المالية العامة بالإحصاء

إن علاقة المالية العامة بالإحصاء تظهر بوضوح في النقاط التالية:

1-تحليل البيانات المالية:يُستخدم الإحصاء في تحليل البيانات المالية لفهم الظواهر المالية وترجمتها إلى أرقام وإحصائيات. هذا يساعد في فهم أداء الاقتصاد والتنبؤ بالتغيرات المستقبلية.

2-إعداد الميزانيات:يعتمد إعداد الميزانيات على الإحصاء بشكل كبير، حيث يتم استخدام البيانات الإحصائية لتقدير النفقات المستقبلية والإيرادات المتوقعة، مما يساهم في تحديد السياسات المالية للحكومة.

3-التوقعات المالية:يُستخدم الإحصاء في توقع الظروف المالية المستقبلية، مما يسهم في اتخاذ القرارات المالية الحكيمة وتخطيط السياسات المالية.

4-رقابة مالية:يلعب الإحصاء دورًا حيويًا في رقابة الأجهزة المالية المختلفة، حيث يتيح توفير بيانات دقيقة وموثوقة لتقييم أداء القطاعات المالية وضمان الشفافية والمساءلة.

5-توزيع الثروة والدخل:يُستخدم الإحصاء لدراسة توزيع الثروة والدخل بين الأفراد والطبقات في المجتمع، مما يساعد في فهم التفاوتات الاقتصادية وتوجيه السياسات الاجتماعية.

6-تحليل الاستهلاك والإنتاج:يُستخدم الإحصاء لفحص نماذج الاستهلاك والإنتاج، مما يساعد في تحديد استهلاك بعض السلع والخدمات والتأكد من مدى الإقبال عليها.

7-إعداد التقارير المالية:يلعب الإحصاء دورًا رئيسيًا في توفير البيانات الضرورية لإعداد التقارير المالية اللازمة لاتخاذ القرارات السياسية المالية بشكل عام، ويمثل الإحصاء أداة حيوية لدعم عمليات اتخاذ القرارات المالية ورصد أداء الاقتصاد والقطاعات المالية بشكل فعال.

ثالثا: علاقة المالية العامة بالقانون

علاقة المالية العامة بالقانون هي علاقة تاريخية ووظيفية ترتبط بتنظيم وإدارة الأموال العامة في إطار الدولة و فيما يلي بعض النقاط الإضافية التي يمكن إدراجها لتوضيح هذه العلاقة:

1-القانون الدستوري:يحدد القانون الدستوري الإطار الأساسي لوظائف الدولة وتوزيع السلطات ،ويمكن أن يحدد الدستور الأسس القانونية لإعداد وتنفيذ الموازنة واستخدام الأموال العامة.

2-القانون الإداري:يحدد القانون الإداري القوانين واللوائح التي تدير إجراءات المالية العامة،إلى جانب تحديد سلطات الهيئات المالية والجهات المسؤولة عن تنفيذ السياسات المالية.

3-التشريع المالي: يشمل وضع القوانين المالية التي تدير جمع الإيرادات وإنفاقها ،ويشمل أيضا الضوابط والقواعد التي تحكم إعداد وتنفيذ الموازنة العامة.

4-المسئولية المالية:يحدد القانون المسئولية المالية للمسئولين الحكوميين والجهات العامة في إدارة المال العام ،إضافة إلى وضع آليات رقابية لضمان شفافية ونزاهة إدارة الأموال العامة.

5-القوانين الضريبية:تنظم القوانين الضريبية جباية الضرائب واستخدامها في تمويل النفقات العامة،وتحدد الإجراءات والضوابط لتحصيل الضرائب وتوجيهها للأغراض العامة.

6-التنظيم الدولي:قد تتأثر المالية العامة بالتشريعات الدولية والاتفاقيات التي تلتزم بها الدولة لذلك يتطلب التنسيق مع المعايير الدولية فيما يخص هذا المجال .

رابعا: علاقة المالية بالعلوم الاجتماعية

يمكن أن يكون للعلوم الاجتماعية تأثير كبير على فهم التفاعلات بين النظم المالية والمجتمع، فعلى سبيل المثال، يمكن لعلم الاجتماع أن يسلط الضوء على كيفية تأثير السياسات المالية على الطبقات الاجتماعية المختلفة، وكيف يمكن أن تساهم في تشكيل هوياتهم وفرصهم ،أما علاقة المالية بعلم الفلسفة يمكن أن تتجلى في فهم القيم والأخلاقيات التي تتحكم في صنع القرارات المالية ،و يمكن للفلسفة أن تساهم في مناقشة الأخلاقيات المتعلقة بالضرائب، ومحاولة تبيان ما إذا كانت الأنظمة المالية تعزز العدالة الاجتماعية أو تعزل الطبقات الفقيرة، ويمكن لعلماء التربية والاجتماع أن يدرسوا تأثير التمويل على جودة التعليم مما يعزز فهمنا للتفاعل بين النظام التعليمي والبنية المالية.

ويبرز الارتباط الوثيق بين المالية العامة والعلوم الاجتماعية في أهمية التفاعل بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لفهم أفضل للتحديات التي تواجه المجتمع وتطوير سياسات فعّالة تحقق التوازن بين الاحتياجات المالية والاهتمامات الاجتماعية.

خامسا: علاقة المالية العامة بالعلوم السياسية

يظهر أن المالية العامة تشكل أداة قوية لتحقيق أهداف سياسية متعددة، وتتفاعل بشكل كبير مع الديمقراطية وتوازن السلطات في النظم السياسية،ويمكن أن تتعدد العلاقات بين المالية العامة والعلوم السياسية بطرق مختلفة منها:

1-اتخاذ القرارات السياسية :عبر عملية وضع الميزانية، تقرر الحكومة مجالات الإنفاق وتوجيه الأموال العامة، وهذا يعكس أولوياتها وأهدافها السياسية، على سبيل المثال، إذا قامت الحكومة بزيادة الإنفاق في الرعاية الاجتماعية، يمكن أن يفهم ذلك على أنها تولي اهتمامًا بالعدالة الاجتماعية.

2-توجيه الاقتصاد :يمكن للسياسات المالية العامة أن تؤثر على الاقتصاد بشكل كبير ،على سبيل المثال زيادة الإنفاق الحكومي يمكن أن تحفز النمو الاقتصادي، بينما قد تؤدي سياسة التقشف إلى تباطؤ النمو، هذا يمكن أن يكون له تأثير كبير على شعبية الحكومة واستقرارها النظام السياسي.

3-توازن السلطات :من خلال مراقبة استخدام السلطة المالية، يمكن للمؤسسات السياسية مراقبة وتوازن سلطات الحكومة، فإذا كان هناك تحكم غير مناسب في الإنفاق أو استغلال للموارد، يمكن أن يؤدي ذلك إلى تصاعد التوترات السياسية.

4-تأثير الديمقراطية :في نظم الديمقراطية، يكون لدى المواطنين دور هام في اتخاذ قرارات الميزانية من خلال ممارسة حقهم في التصويت، ويمكن للسياسات المالية أن تعكس الإرادة السياسية للشعب، وبالتالي تعزز المشاركة المدنية.

5-العلاقة بين الدول :قد تؤثر سياسات المالية العامة على العلاقات الدولية، على سبيل المثال، يمكن للحكومات توجيه مواردها المالية إلى تعزيز التعاون الدولي أو تحسين العلاقات مع دول أخرى من خلال المساعدة الاقتصادية أو التجارة.